



جامعة الأسكندرية  
كلية الحقوق  
الدراسات العليا  
قسم الشريعة الإسلامية

# الضمانات الكفيلة لحسن أداء القضاة لهمهم بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي المصري

لنيل ورقة تخصص الماجستير في الشريعة الإسلامية

مقدمة من الباحث  
**ضاحي موسى حسن عبد الرزاق**

إشراف

الأستاذ الدكتور  
**أحمد عوض هندي**  
عميد كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور  
**رمضان السيد الشرنباشي**  
أستاذ الشريعة الإسلامية  
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية



٢٠١٢

## **خطة البحث:**

### **الباب الأول: السلطة القضائية والقاضي**

**الفصل الأول: القضاء ومشروعه.**

**المبحث الأول: حاجة المجتمع إلى القضاء.**

**المبحث الثاني: تعریف القضاء.**

**المطلب الأول: تعریف القضاء لغة واصطلاحاً.**

**المطلب الثاني: الفرق بين القضاء والولايات الأخرى.**

**المبحث الثالث: مشروعية القضاء.**

**الفصل الثاني: التعريف بالسلطة وأقسامها في الدولة المعاصرة والإسلام.**

**المبحث الأول: السلطة المدنية المعاصرة وأقسامها.**

**المطلب الأول: السلطة في الإسلام.**

**المطلب الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات.**

**المبحث الثالث: استقلال القضاء.**

**المطلب الأول: استقلال القضاء في الفقه الإسلامي.**

**المطلب الثاني: استقلال القضاء في القانون الوضعي لمصري.**

**المطلب الثالث: الموازنة بين الشريعة والقانون فيما يتعلق بمبدأ استقلال القضاء.**

**الفصل الثالث: الشروط الواجبة فيمن يعين للقضاء في الشريعة والقانون.**

**المبحث الأول: الشروط الواجب توافرها فيمن يعين للقضاء في الشريعة الإسلامية.**

**المطلب الأول: الشروط المتفق عليها.**

**المطلب الثاني: الشروط المختلف فيها.**

**المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها فيمن يعين للقضاء في القانون الوضعي.**

**المبحث الثالث: الموازنة بين الشريعة والقانون في الشروط الواجب توافرها فيمن يعين للقضاء.**

**المبحث الرابع: كيفية اختيار القاضي وطرق تعينه في الشريعة والقانون.**

**المطلب الأول: كيفية اختيار القاضي في الشريعة.**

**أولاً : تعين القضاة في الإسلام.**

**ثانياً: للتزمات الحاكم عند تعين القضاة.**

**ثالثاً: شروط صحة تعين القاضي.**

**المطلب الثاني: كيفية اختيار القاضي وتعيينه في القانون الوضعي.**

**أولاً: نظام الانتخاب.**

**ثانياً: نظام التعيين.**

**ثالثاً: كيفية اختيار القاضي في نظام القانون المصري.**

**رابعاً: الموازنة بين الشريعة والقانون في كيفية تعين القاضي.**

**الباب الثاني: الضمانات الكفيلة لحسن أداء القضاة لهم بين الشريعة والقانون**

**الفصل الأول: الضمانات النابعة من ضبط العلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية**

**المبحث الأول: انزال وعزل القاضي في الفقه الإسلامي**

**المطلب الأول: عزل القاضي لنفسه**

**المطلب الثاني: عزل القاضي من غير سبب**

**المطلب الثالث: عزل القاضي بسبب يدع وإلى العزل**

**المطلب الرابع:** عزل القاضي بموت الإمام

**المطلب الخامس:** انزال القاضي بانتهاء الدعوى

**المبحث الثاني:** انزال وعزل القاضي في القانون الوضعي

**المبحث الثالث:** الضمانات الخاصة بالاستقلال المالي للقضاة

**المطلب الأول:** آراء الفقهاء في رزق القاضي

**المطلب الثاني:** آرذاق القضاة من الخصوم

**المطلب الثالث:** النظام المالي للقضاة في القانون الوضعي

**الفصل الثاني:** الضمانات النابعة من حسن تنظيم أعمال السلطة القضائية بين

الشريعة والقانون

**المبحث الأول:** الضمانات النابعة من حسن تكوين الهيئة القضائية المشرفة على أعمال

القضاء

**المطلب الأول:** تكوين الهيئة القضائية المشرفة على أعمال القضاة في الشريعة

**المطلب الثاني:** تكوين الهيئة القضائية المشرفة على أعمال القضاة في القانون  
الوضعي.

**المطلب الثالث:** مقارنة بين تكوين الهيئة القضائية المشرفة على أعمال القضاة

في الشريعة والقانون

**المبحث الثاني:** الضمانات النابعة من وضع قواعد تنظم الندب والإعارة والترقيات  
والتفتيش والتأديب للقضاء.

**المطلب الأول:** نقل القضاة ونديهم وإعارتهم

**المطلب الثاني:** ترقية القضاة

**المطلب الثالث:** التفتيش على أعمال القضاة

**المطلب الرابع:** في تأديب القضاة

**الفصل الثالث:** الضمانات النابعة من القضاة أنفسهم بين الشريعة والقانون

**المبحث الأول:** حياد القاضي.

**المطلب الأول:** الضمانة النابعة بعدم تصدِّي القاضي للدعوى الذي يكون طرفا

فيها خصم له أو قريب له ..

أولاً: قضاء القاضي لنفسه أو قريبه

ثانياً: قضاء القاضي على عدوه

**المطلب الثاني:** الضمانة النابعة من عدم تصدِّي القاضي للحكم بعلمه

**المبحث الثاني:** ضمانات حماية القضاة من أنفسهم في القانون الوضعي

**المطلب الأول: حالات عدم صلاحية القاضي**

**المطلب الثاني: حالات رد القاضي**

**المطلب الثالث: تتحيز القاضي من تلقاء نفسه عن نظر الدعوى**

**المبحث الثالث: المقارنة بين الشريعة والقانون بخصوص الضمانات**

**النابعة من القضاة أنفسهم.**

**المبحث الرابع: دور القاضي في الحياة العامة وأثره على هذه الضمانات.**

**المطلب الأول: بيعه وشراؤه له أو لغيره**

**المطلب الثاني: عيادة المرضى وحضور الجناز**

**المطلب الثالث: إجابة الدعوات الخاصة وحضور الولائم**

**المطلب الرابع: قبول القاضي للهدية**

**المطلب الخاصة: الضمانة النابعة من توفير الحصانة للقاضي**

**أولاً: ضمانات القاضي في مواجهة الخصوم في الفقه الإسلامي**

**ثانياً: ضمانات القاضي في مواجهة الخصوم في القانون الوضعي**

**ثالثاً: الآثار المترتبة على الحكم في دعوى المخاصمة**